ضوابط الصحبة عند الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في مقدمة كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة" (تخريج وتحليل وتطبيق)

د. عبد الرحمن بن عمري بن عبد الله الصاعدي
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة

الملخص:

هذا البحث يقوم على دراسة الضوابط الثلاثة التي ذكرها الحافظ ابن حجر: بدراسة أسانيدها وتحليل مضمونها من حيث صنيع الحافظ: نفسه ومنهجه الذي سار عليه في كتابه هذا ومن حيث قواعد البحث العلمي **بعد دراسة هذه المسألة يمكن أن تقسم النتائج إلى قسمين، القسم الأول**: أن هذه الضوابط الثلاثة من حيث الأسانيد والحكم عليها، أن الضابط الأول إسناده لا بأس به ورجاله ثقات في الجملة، وأن الضابط الثاني فيه ثلاثة أحاديث أما حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ الذي أخرجه الحاكم بلفظ «ما كان يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي ﷺ». فالحديث فيه مينا وهو كذاب، وأما الضابط الثالث على أنه خبر مسند ذكره ابن عبد البر:، بينما لم نجده بعد البحث مسنداً عنده، وإنما هو خبر ذكره ابن عبد البر: من عنده بما فهمه ولعله نتيجة بحث وتتبع واستقراء، إذاً فهذا الخبر ليس له إسناد ليحكم عليه بما يليق به، والضابط الأول لم أقف على من سبق الحافظ: للاستدلال به، وأما الضابط الثاني فينظر له من جهة إن كان من جهة العموم فغير صحيح. وإن كان من جهة وجود من حرص بعض الصحابة ﷺ فهو موجود في كتب من تقدم الحافظ ابن حجر، وأما الضابط الثالث: فلم أقف على من استدل به سوى الحافظ ابن عبد البر: وفي مواطن يسيرة، وقد ألحق به الحافظ ابن حجر: ما يدخل في معناه في حق الأنصار ﷺ، **القسم الثاني** من حيث التحليل والتطبيق، أما ما يتعلق بالضابط الأول وتطبيقات الحافظ ابن حجر له، فقد رأينا أنه توسع في مدلوله ومعناه بما لا يدل عليه سياق الأثر، وهذا التوسع حمل الحافظ على الاضطراب في تقييده، وأما ما يتعلق بالضابط الثاني، ففي تطبيق الحافظ ابن حجر: له مستقيم غير مضطرب في الجملة، والمجال مفتوح لمن أراد أن يستدرك على الحافظ ابن حجر: فيه كما استدرك هو: على من تقدم، أما من حيث التعميم وأنه قاعدة كلية عامة من عمل الصحابة ﷺ فغير مسلّم به، وأما ما يتعلق بالضابط الثالث فما قيل في الضابط الثاني يقال فيه نحو ما قيل فيه، وبناء على ما تقدم فيظهر أن الحافظ: توسع في باب ذكر من يمكن أن يكون صحابياً، وكنتُ قسمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة ذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وتساؤلات البحث، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث، وأما المبحث الأول ففيه التعريف بالحافظ ابن حجر، المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه ونسبه ونشأته ووفاته)، المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه)، وأما المبحث الثاني في ذكر الضوابط ودراستها، وفيه، المطلب الأول: تخريج هذه الضوابط والحكم عليها.

المطلب الثاني: تحليل هذه الضوابط، والخاتمة وفيها أهم النتائج، الفهارس العامة، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الكلمات المفتاحية: ضوابط الصحبة؛ الحافظ ابن حجر – رحمه الله – ؛ مقدمة كتاب الإصابة في تمييز الصحابة.

Companionship Rules (controllers) of Al Hafed bin Hajer, Allah Bless him, in Introcution of the Book "Accuracy in Companions' Diffrentiation" Review, Analytic, and Applied Study

Dr. Abdelrahman bin Amri bin Abdullah Al Sa'idi
Associate Prof., Islamic Studies Department
Faculty of Arts and Humanities, Taiba University

Abstarct:

The research addresses the three rules mentioned by Al Hafed bin Hajer, by studying its narrators, reviewers and analyzing its contents from Al Hafed bin Hajer's perspective: his approach, and his scientific research rules which he relied on. After the study of this subject, the findings are categorized into two parts, First: three rules from the perspective of the narrators/reviewers and make the judgement upon, The first rule (controller): his narrators and reviewers are accepted and its men are trusted in general, Second rule: includes three hadiths, either Al Hafed bin Hajer's Hadiths which are reviewed by Al Hakem by words of "no one is born for him a newborn (a baby), he will bring him/her to the prophet (peace be upon him), this hadith includes Mina and he is a lyre, Third rule: it relies upon a narrated information mentioned by Ibn Abdelbar which we did not find him after review, narrated or reviewed by him, only it is a piece of information. Ibn Abdelbar mentions it due to his understanding, perhaps, due to his reviewing and inducting, then information has no narration and review to judge it as it should be, First rule: I do not review the previous narrators of Al Hafed for deduction. The second rule, if it is examined from the generality perspective, it is not true. However, if it is from existence perspective of the companions' concern, it is found in the book, which precedes Al Hafed, Third Rule: I review only the narrators who are mentioned by Al Hafed bin Hajer in very limited positions and it has been added by Al Hafed bin Hajer, it addresses what is connected with Alansar, **Part 2**: From analytical and applied perspective, It is involved with the first rule and Al Hafed bin Hajer's applications: 1- he elaborates the outcomes and its meanings in a way that is not involved with the context of hadith. This sort of elaboration leads Al Hafed to instability in his restrictions, Second rule: 1- in Al Hafed bin Hajer's application: it is consistent in general. The discipline is open for more review to comment on Al Hafed Ibn Hajer as he has commented on the Hadith scholars before. Regarding the generalization, it is a general rule of the companions and it is not taken as granted, Third rule: what is said about the second one is applicable on the third. Based on the previous argument, it is clear that Al Hafed has elaborated in mentioning who could be a companion, The research is categorized into an introduction, two areas of research and a conclusion. The introduction addresses the significance of the study, rationale, literature review, statement of the problem, research questions, research scope, research plan, and research methodology. The first area of research includes identification of Al Hafed bin Hager, First research area: personal life (name, family, raising, death), Second research area: scientific life (his sheikhs, his students, his books, religious scholars –Ulama- compliment upon him), Second area of research: it addresses the rules and its study, including the first item: review such rules (controllers) and judge them, Second area: analyzing the rules. The conclusion contains the most important findings, General Appendixes, At the end, peace and blessings upon the best creatures, our prophet Mohammed, his family and his companions.

Keywords: companionship rules- Al Hafed bin Hajer, Allah bless his soul, introduction of the book "Accuracy in Companions' differentiation"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإنَّه لا تخفى أهمية معرفة صحابة رسول الله ﷺ لما خصَّهم الله به من شرف صحبة خير خلق الله نبينا محمد ﷺ.

ومعرفة صحابة رسول الله ﷺ من الأمور المهمة؛ لما يترتب عليها من فوائد وأحكام، فمن الفوائد: معرفة فضلهم والوقوف على سيرتهم، قال الحافظ أبو عمر بن عبدالبر رحمه الله "فإن العلم محيط بأنَّ السنن أحكام جارية على المرء في دينه، في خاصة نفسه، وفي أهله وماله، ومعلوم أنَّ من حكم بقوله، وقضى بشهادته، فلا بُدَّ من معرفة اسمه ونسبه وعدالته والمعرفة بحاله، ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كُفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنَّهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليُهتدى بهداهم فهم خير من سلك سبيله، واقتدى به وأقلُّ ما في ذلك معرفة المرسل من المسند، وهو علم جسيم لا يُعذر أحد يُنسب إلى علم الحديث بجهله ،ولا خلاف علمته بين العلماء أنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، وما أظنُّ أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنَّهم الواسطة بين النبي وبين أمته"[1].

أهمية الموضوع: أنَّه يحلل الضوابط التي ذكرها الحافظ رحمه الله ويدرسها دراسة علمية مبيناً مدى مواءمتها للواقع والبحث العلمي.

أسباب اختياره:

- أهمية هذه الضوابط لما يترب عليها من ثبوت الصحبة،والحكم و معرفة المرسل من المسند .
- إكثار الحافظ ابن حجر رحمه الله من الاستدلال بهذه الضوابط في أماكن متفرقة.
- وجود عدد غير قليل ممن ذكرهم الحافظ بموجب هذه الضوابط.

موضوع البحث: دراسة الضوابط التي ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه "الإصابة".

الدراسات السابقة: أنني لم أقف على دراسة علمية درست هذه الضوابط.

مشكلة البحث: معرفة مدى صحة هذه الضوابط وحدود تطبيقها.

تساؤلات البحث:

١- هل الضوابط الثلاثة التي ذكرها الحافظ ابن حجر سبقه إليها أحد من أهل العلم؟

٢- هل الضوابط التي ذكرها الحافظ ابن حجر: أسانيدها صحيحة ثابتة؟.

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/١٩).

٣- هل هذه الضوابط صحيحة ومطردة؟ أم أنَّها أغلبية؟ أم فيها تفصيل؟.

٤- هل هذه الضوابط سار عليها الحافظ ابن حجر: وطبقها كما هي،دون خلل؟.

حدود البحث: دراسة الضوابط الثلاثة التي نص عليها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه "الإصابة" وذكر أنَّ منها يستفاد معرفة جمع كبير من الصحابة ﷺ.

ومدار البحث حول دراسة هذه الضوابط من ناحيتين:

الناحية الأولى: دارسة أسانيد هذه الضوابط الثلاثة، والحكم عليها بما يليق وفق قواعد أهل العلم.

والناحية الثانية: دراسة تطبيقية من خلال تحليل صنيع الحافظ ابن حجر وفق قواعد البحث العلمي.

خطة البحث:

وقد قسمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة ذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وتساؤلاته، وحدوده، وخطته، ومنهجه.

وأما المبحث الأول ففيه التعريف بالحافظ ابن حجر– رحمه الله.

المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه ونسبه ونشأته ووفاته).

المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه).

وأما المبحث الثاني في ذكر الضوابط ودراستها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج هذه الضوابط والحكم عليها.

المطلب الثاني: تحليل هذه الضوابط.

والخاتمة وفيها أهم النتائج.

الفهارس العامة.

منهج البحث: المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي.

المبحث الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر –رحمه الله–

المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه ونسبه ونشأته ووفاته).

ترجم الحافظ ابن حجر لنفسه فقال: "ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني الأصل المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة"(١).

نشأته:

ولد: في شعبان سنة ٧٧٣هـ ومات أبوه في رجب سنة ٧٧٧هـ، وماتت أُمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيماً في حجر وصيه زكي الدين أبي بكر بن نورالدين الخروبي كبير التجار بمصر الذي أوصى له أبوه به، ولم يألُ الخروبي جهداً في رعايته والعناية بتعليمه،

(١) انظر: رفع الإصر عن قضاة مصر (١/٧٣).

فكان يستصحبه معه عند مجاورته في مكة وظل يرعاه إلى أنْ مات وكان ابن حجر: قد راهق[1].

المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه).

– سار الحافظ ابن حجر: على نهج الأوائل في التعلم حيث بدأ بحفظ القرآن الكريم في صغره.

– ثم حفظ بعض المختصرات[2].

– وامتاز الحافظ بكثرة شيوخه حيث بلغ عددهم ٦٤٤ نفساً فيهم زهاء ٥٥ امرأة تكرر فيهم ١٦ نفسا فالخالص من ذلك ٦٢٨ شيخا.

مشايخه وتلامذته:

شيوخه في الفقه:

١– ابن الملقن: ٧٢٣ – ٨٠٤هـ:

هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأصل، اعتنى بالفقه فتفقَّه بالتقي السبكي، وابن جماعة، واشتغل بالتصنيف وهو شاب، فكتب الكثير حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا، فاشتهرت تصانيفه في الآفاق، وكان يقول: إنها بلغت ٣٠٠؛ وصنَّف في كل فنٍّ ما بين كبير وصغير،[3].

٢ – البلقيني: ٧٢٤ – ٨٠٥هـ:

هو عمر بن رسلان بن صالح، اجتمعت الطلبة عليه للاشتغال بكرة وعشية، ولازمه الحافظ ابن حجر مدة طويلة وحضر دروسه الفقهية، وقرأ عليه كتباً كثيرةً في الفقه.

وقال السيوطي: "انتهت إليه رئاسة المذهب في الإفتاء، وبلغ رتبة الاجتهاد خلاف ما رجحه النووي– رحمه الله ، وله اختيارات خارجة عن المذهب، وله حواشي على الروضة، وشَرَحَ البخاري والترمذي وله حواشي على الكشاف"[4].

شيوخه في اللغة والنحو والأدب:

١ – الفيروز آبادي: ٧٢٩ – ٨١٧هـ:

هو محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، له رحلات معروفة، ومن مصنفاته: "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، و"القاموس المحيط"، وهو من أنفع كتبه وعليه المعول في هذا الباب[5].

٢ – البدر البشتكي: ٧٤٨ – ٨٣٠هـ:

هو محمد بن إبراهيم الأنصاري، أديب شاعر، ونسخ كثير اً من العلم بما لا مزيد عليه في الكثرة، وخصوصًا إعراب ابن السمين. ومن

(١) انظر: رفع الإصر (٨٥/١)، لحظ الألحاظ (ص: ٣٢٦)، وذيل على رفع الإصر (ص: ٧٦)، والجواهر الدرر (٦٢/١).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٦٥/١).

(٣) المجمع المؤسس (٣١١/٢)، إنباء الغمر (٤١/٥)، الضوء اللامع (١٠٣/٦)، لحظ الألحاظ (ص: ١٩٩).

(٤) إنباء الغمر (١٠٧/٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٦/٤)، الجواهر والدرر (٦٩/١)، الضوء اللامع (٣٧/٢)، حسن المحاضرة (٣٢٩/١)، البدر الطالع (٥٠٦/١)، بدائع الزهور (٦٧٣/١).

(٥) المجمع المؤسس (٥٤٧/٢)، إنباء الغمر (١٥٩/٧)، الضوء اللامع (٧٩/١٠).

كتبه: "طبقات الشعراء"، و"مركز الإحاطة"، وقرأ عليه ابن حجر.

شيوخه في الحديث.

وهم جماعة كثر فمن أشهرهم:

١ – الحافظ العراقي: ٧٢٥ – ٨٠٦هـ:

هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن الكردي، وتقدم في فنِّ الحديث بحيث كان شيوخ العصر يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة، كالسبكي، والعلائي، والعز ابن جماعة، والعماد ابن كثير، وغيرهم –رحمهم الله أجمعين–. قال ابن حجر: "وقد لازمتُه مدّة فلم أره ترك قيام الليل" [(١)]،

٢ – الهيثمي: ٧٣٥ – ٨٠٧هـ:

هو علي ابن أبي بكر بن سليمان المصري، صحب العراقي، وابن الحموي، ولازم العراقي في سفره وإقامته، فانتفع به كثيراً وكان خدوماً لشيخه العراقي[(٢)]، وكان كثير المحفوظات لمتون الأحاديث، وسريع الاستحضار لها، حتى كأنها بين يديه يأخذ ما شاء، ويترك ما شاء، له عدة مصنفات مفيدة من أشرها: مجمع الزوائد [(٣)].

وهذا التنوع في الشيوخ والاهتمام بهذه العلوم الإسلامية المختلفة كان لها اثر عظيم على الحافظ ابن حجر رحمه الله في سعة اطلاعه على الكتب الإسلامية والمصادر العلمية، في تفتق ذهنه، يظهر هذا للمطلع على كتبه.

تلامذته:

إن كل من يطالع ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله ليطلع على ما امتاز به من بين كثير من أقرانه، فشهرته قد غطَّت على كثير من أقرانه ممن شاركوه في شيوخه أو بعضهم، بل ربما غطَّت شهرته على شيوخه، وتلك منَّة منَّ الله ﷻ على الحافظ ابن حجر، فالمقصود أنَّه لشهرته واطّلاعه، وما تحلَّى به من صفات دينية، وعلمية، وسعة اطلاع جعلته محط أنظار الكثيرين من اهل العلم وطلابه، وتشوّفوا للرحلة إليه والسماع منه، حتى من علماء عصره، وإنه لمن الصعوبة بمكان حصر تلامذته ومن استفاد به إلا أني أخص بالذكر ممن اشتهر بعده على سبيل الاختصار ممن قرأ عليه فمنهم:

١ – السخاوي: ٨٣١ – ٩٠٢هـ:

وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد القاهري، قرأ على ابن حجر – رحمهما الله – ولازمه وانتفع به وتخرّج به في الحديث، وأقبل على هذا الشأن بكليّته، وأخذ عن مشايخ عصره بمصر ونواحيها حتى بلغ عددهم ٤٠٠ شيخ، إلا أنَّ شخصيته تكوّنت بالحافظ ابن حجر رحمه الله فلازمه أكثر من عشر

(١) المجمع المؤسس (١٨٧/٢)، ويُنظر: المجمع المؤسس (١٧٦/٢)، إنباء الغمر (١٧٠/٥)، الضوء اللامع (١٧١/٤)، حسن المحاضرة (٣٦٠/١).

(٢) المجمع المؤسس (١٨٧/٢).

(٣) المجمع المؤسس (٢٦٣/٢)، إنباء الغمر (٢٥٦/٥)، حسن المحاضرة (٣٦٢/١)، شذرات الذهب (١٠٥/٩)، الضوء اللامع (٢٠٠/٥)، بدائع الزهور (٧٢٥/١)، ذيل التقييد (٢٢٩/٢).

سنين حتى تُوفي الحافظ ابن حجر، وأشهر مؤلفاته "فتح المغيث في شرح ألفية الحديث" للعراقي[1].

٢ – قاسم بن قُطْلُوبُغا: ٨٠٢ – ٨٧٩هـ:

هو زين الدين المعروف بقاسم الحنفي،شرح النخبة لابن حجر، وخرَّج أحاديث البزدوي في أصول الفقه، وتاج التراجم.

وقال ابن حجر فيه: "هو أوحد من لقيناه"[2].

٣ – التقي ابن فهد المكي: ٧٨٧ – ٨٧١هـ:

هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد الهاشمي العلوي، برع في الحديث، وفاق أقرانه، وصار المعول عليه في إملاء الحديث بالحجاز قاطبةً، وانتفع به الناس، وألّف مؤلفات منها: طرق الإصابة بما في فضائل الصحابة[3].

المطلب الرابع شخصيته العلمية:

كانت للحافظ ابن حجر شخصية علمية متميزة، فلم يكن الحافظ على عادة من يتعصب لشيخه الذي درس عليه كما يقع فيه بعض طلبة العلم، أو من يحطُّ على أهل العلم، فلم تمنع الحافظ الاستفادة من شيوخه في الفنون العلمية المختلفة من الاعتراض عليهم وردّ بعض ما قالوه بأدب وحجة وعلم، فكان مثالا للطالب الأديب، والعالم البصير النزيه في رأيه، وها أنا أسوق بعض ما قاله في بعض كبار مشايخه فيما كتبوه وألفوه، وما أذكره فليس معناه أنَّه رأي لي وإنما ذكرته من باب التمثيل والاستشهاد.

– قال الحافظ: في ترجمة شيخه العراقي: "ولي مع الشيخ مراجعات كثيرة يطول شرحها"[4].

– وقال في ترجمة شيخه الفيرزوأبادي: "وصنَّف "القاموس المحيط" في اللغة لا مزيد عليه في حسن الاختصار وميّز فيه زياداته على" الصحاح" بحيث لو أُفردتْ لكانت قدر الصحاح وأكثر في عدد الكلمات، وتتبّع أوهام "المجمل" لابن فارس في ألف موضع، وكان مع ذلك يُعظِّم ابن فارس ويثني عليه. وكتب لي تقريظًا على بعض تخاريجي أبلغ فيه"[5].

– وقال عن كتاب "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح" لشيخنا البُلقيني، كلُّ ما زاده على ابن الصلاح مستمدٌّ مِنْ "إصلاح ابن الصلاح" لمغْلطاي[6].

– وشرح البخاري لشيخنا ابن الملقن جمع النصف الأول من عدة شروح، وأما النصف الثاني فلم يتجاوز فيه النقل من شرحي ابن بطال، وابن التين

(١) الضوء اللاّمع (١٦/٨)، شذرات الذهب (٢٣/١٠)، نظم العقيان للسيوطي (ص: ١٥٢)، البدر الطالع (١٨٤/٢)، وترجم لنفسه في الضوء اللامع (٢/٨).

(٢) الجواهر والدرر (ص: ٢٥١-٢٥٢،ويُنظر:الضوء اللامع (١٨٤/٦)، شذرات الذهب (٤٥٧/٩)، البدر الطالع (٤٥/٢)، الرسالة المستطرفة (ص: ١٣١).

(٣) انظر نظم العقيان (ص: ١٧٠)، البدر الطالع (٢٥٩/٢).

(٤) المجمع المؤسس (١٨٩/٢). وقد ذكر الحافظ في المصدر السابق مثالاً.

(٥) انظر إنباء الغمر (١٥٩/٧، و ١٦٢).

(٦) الجواهر والدرر (٣١٥/١).

يعني- حتى في الفروع الفقهية- سمعتُ ذلك من صاحب الترجمة" قاله السخاوي[١].

- وقال عن شيخه ابن المبقن رحمه الله:"وشرح البخاري في عشرين مجلداً، اعتمد فيه على شرح شيخه القطب أي: عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي، ومغلطاي وزاد فيه قليلا، وهو في أوائله أقعد منه في أواخره؛ بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوى"[٢].

- وقال عن شرح الحاوي لشيخ ابن الملقن "أنَّه أجاد فيه ولكنه قال أنَّه كان يكتب في كل فن سواء أتقنه أو لم يتقنه قال: ولم يكن بالحديث بالمتقن ولا له ذوق أهل الفن"[٣].نقله السخاوي.

مؤلفاته:

قد ألّف الحافظ ابن حجر رحمه الله في مختلف العلوم، وأكثرها في علم الحديث بأنواعه المختلفة، وكُتبه كلها تُعدُّ مصادر مهمة بعده، لا يُستغنى عنها،وقد حاول جماعة حصرها، وأجمعُ من كتب في هذا: السخاوي في الجواهر والدرر، والدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه ابن حجر العسقلاني ودارسة مصنفاته؛ فلم أر ذكرها خشية الإطالة.

فمؤلفاته كثيرة جدًا، ما بين مجلدات ضخمة وأجزاء صغيرة، منها المطبوع ومنها المخطوط ومنها المفقود.

ومن أشهر مؤلفاته:

١- فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٢- مقدمة فتح الباري.

٣- تهذيب التهذيب.

٤- لسان الميزان.

٥- الإصابة في تمييز الصحابة.

٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

وغير ذلك من الكتب القيمة يطول ذكرها يرجع إليها في مصادر ترجمته.

إلا أنَّ الحافظ ابن حجر مع ما له من كثرة المؤلَّفات فله رأي في تصانيفه حيث قال، لستُ راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيّأ لي من يحرِّرها معي سوى شرح البخاري ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان؛ وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العَدد واهية العُدد، ضعيفة القُوى، ظامية الرُّوى[٤].

المطلب الخامس: وفاته، وثناء العلماء عليه.

ابتدأ مرضه-: في ذي القعدة سنة ٨٥٢هـ. ومع هذا لم ينقطع عن دروس العلم بل كان على عادته يواصل أعماله، فكان يكتم أمر مرضه عن أهله، وخواصه، مراعاة لخواطرهم، إلا أنَّ الأمر ظهر عندما

(١) المصدر السابق (١/٣١٦).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/ ١٠٢).

(٣) المصدر السابق (٦/ ١٠٣).

(٤) الجواهر والدرر (ق١٥١/ب)، البدر الطالع (١/٨٩).

أملى يوم الثلاثاء الخامس عشر من ذي القعدة مجلسا وهو مُتَوَعِّك، ثم تغير مزاجه وأصبح ضعيف الحركة.

مرض وتردد إليه الأطباء والأمراء، والقضاة لعيادته، ودام مرضه أكثر من شهر، ثم توفي فرحمه الله رحمة واسعة.

وهكذا أفلت شمس كان يستضيئ بنورها من كَتَب الله لهم الافادة به، إلا أنَّ العالم وإن مات فهو حي بذكره، ويذكره كل من استفاد بكتبه ووقف عليها، وعرف قيمتها. والحافظ كغيره من العلماء الذين سبقوه وجاءوا من بعده فهم يصيبون ويخطئون فهم على كل حال دائر أمرهم بين الأجر والأجرين، فلا ينبغي أنْ يُغَضَّ الطرف عما أخطؤوا فيه من أجل كثرة الإصابة منهم، كما أنَّه لا ينبغي انتقاصهم أو ازدراؤهم، ومن فعل ذلك فهو مشؤوم فليتب إلى الله عز وجل، فإنه يُخشى عليه سوء الخاتمة، ومن حق العلماء علينا أنْ نترحم عليهم، وأن نبين ما أجادوا ونبغوا فيه، وأما ما أخطؤوا فنستغفر الله لهم، فنحن أمة واحدة أصلنا الدين، موصول أولنا بأخرنا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[1].

ثناء العلماء عليه:

– قال السخاوي: "فأما ثناء الأئمة عليه فاعلم أنَّ حصر ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمة إجماع"[2].

قلتُ ومن ثناء العلماء:ثناء شيخه العراقي قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه العراقيرحمهما الله: "وشهِد لي بالحفظ في كثير من المواطن، وكتب لي خطه بذلك مرارًا، وسُئل عند موته عمَّن بقي بعده من الحفاظ فبدأ بي، وثنَّى بولده، وثلَّث بالشيخ نور الدين"[3].

– وقال فيه مؤرِّخ الديار المصرية المقريزي: "لو أنفق أحدهم ملء الأرض ذهبًا ما بلغ مدّه ولا نصيفه، ويقول أيضًا: ما أعلم الآن من أستفيد منه في الحديث غيره"[4].

– وقال السيوطي: "... والذي أقوله إن المحدثين عِيال الآن في الرجال وغيرها، من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر"[5].

(١) سورة الحشر: أية ١٠.

(٢) الجواهر والدرر (ص: ٢٠٤).

(٣) إنباء الغُمر (١٧٢/٥).

(٤) الجواهر والدرّر (ص: ٢٣٩).

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٢٢)

المبحث الثاني ذكر الضوابط ودراستها، وفيه تمهيد ومطلبان:

تنبيه:

ينبغي أنْ يُتنبه إلى مسألة مهمة، وهي أنَّ هذه الضوابط الثلاثة فيها تداخل مع تقسيم المؤلف رحمه الله لكتابه حيث إن الضابط الأول والضابط الثالث لهما علاقة بالقسم الأول والثاني؛ حيث قال في القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه وعن غيره، والقسم الثاني في أولاد الصحابة ﷺ، ووجه التداخل أنَّ من ذكرهم في الضابط الثالث ينقسمون إلى نوعين في الجملة، النوع الأول:من كان كافراً ثم أسلم وكان بالغاً فهذا صحابي قطعاً، والنوع الثاني من مات أبوه أو قُتل أبوه على الكفر وكان الابن مميزا فيدخل في القسم الثاني، بينما الضابط الثاني يتعلق بالقسم الثاني فقط وهم أولاد الصحابة.

تمهيد:

وضع العلماء رحمهم الله تعالى قواعد عامة في معرفة ما تثبت به صحبة الرجل، وكان من أهل العلم الجهابذة النبغاءرحمهم الله الحافظ ابن حجر حيث حرص على بيان هذا، فذكر في مقدمة كتابه القيم "الإصابة في تمييز الصحابة" ثلاثة ضوابط قررها وقعَّدها وطبقها في كتابه، حيث قال:

((ضابط يستفاد من معرفته صحبة جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنَّهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار:

الأول: أخرج ابن أبي شيبة من طريق قال: «كانوا لا يُؤمرون في المغازي إلا الصحابة».

فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك شيئا كثيرا، وهم من القسم الأول.

الثاني: أخرج الحاكِمُ من حديث عبد الرحمن بن عوف قال: "كان لا يُولد لأحد مولود، إلا أُتي به النبي ﷺ فدعا له"، وهذا يؤخذ منه شيء كثير أيضاً، وهم من القسم الثاني.

الثالث: وأخرج بن عبد البر من طريق . . . قال: لم يبق بمكة والطائف أحَدٌ في سنة عشرة إلاّ أسلم، وشهد حجة الوداع، هذا وهم في نفس الأمر عددٌ لا يُحصون، لكن يعرف الواحد منهم بوجود ما يقتضي أنَّه كان في ذلك الوقت موجوداً[1]، فيلحق بالقسم الأول أو الثاني

---

(١) تنبيه: ومما يلحق بهذا وقد ذكره الحافظ في أثناء الكتاب: كون الأنصار لم يتوف النبي ﷺ وفيهم منافق.

وأيضا من أدرك النبي ﷺ وبقي بعده وكان قرشيا أو حليفا لهم فقد شهد حجة الوداع. يُنظر: ترجمة رقم ٥٠٨٦. وأيضا من مات أبوه على الإسلام أو على الشرك وأدرك الابن الإسلام مثل: عمارة بن حمزة بن عبدالمطلب ٥٧١٨، ومن مات أبوه على الشرك مثل ترجمة رقم ٣٦٤٥، و٤٨٤٣.

أو عمل لأبي بكر وعمر في بعض الولايات.يُنظر: ٤٨٠٨، ٤٨٥٢، ٥٠٠٩.

أو له خبر مع عمر مثلا ٥٤٣٠. يُنظر:٥٦٩٦.

وأنا لم أتعرض في الدراسة لهذا القسم، ولكن درستُ الضابط الثالث ضمن الضوابط السابقة ؛ولهذا نبهتُ عليه وبينتُ ما يلحق به من خلال صنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

لحصول رؤيتهم للنبي ﷺ وإن لم يرهم هو، والله أعلم)).

المطلب الأول: تخريج هذه الضوابط والحكم عليها.

تخريج الضابط الأول:

الحديث رُوي من خمسة طرق عن عاصم بن كُليب عن أبيه:

- **الطريق الأولى: طريق عبدالله بن إدريس، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه:**

أخرجها ابن أبي شيبة[1] – ومن طريقه الحاكم[2]– عن ابن إدريس، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، قال: "كنا في المغازي لا يُؤمر علينا إلا أصحاب رسول الله ﷺ، فكنا بفارس علينا رجل من مزينة من أصحاب النبي ﷺ فغلت علينا المسان حتى كنا نشتري المسن بالجذعتين والثلاث، فقام فينا هذا الرجل فقال: إن هذا اليوم أدركنا فغلت علينا المسان حتى كنا نشتري المسن بالجذعتين والثلاث، فقام فينا النبي ﷺ فقال: «إن المسن يوفي مما يوفي منه الثني» مطولا بهذا اللفظ.

لإسناد صحيح ورجاله ثقات و عاصم، عند التحقيق فيه كلام، وخصوصاً ما يتفرد به، كما سيأتي.

عاصم هو: ابن كُليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي قال ابن المديني: "لا يحتج ما انفرد به".

لكن وثقه ابن معين والنسائي والعجلي ويعقوب بن سفيان، وقال أحمد: "لا بأس به". وقال أبو حاتم "صالح". وقال ابن سعد: "ثقة يحتج به" [3].

وقال البزار في مسنده: "لم يحدث عن أحد من الصحابة ﷺ وفي حديثه اضطراب"[4].

وقد لخص الذهبي القول فيه حين قال: "صدوق، قال ابن المديني: لا يحتج بما انفرد به"[5].

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق"[6].

وأبوه كُليب وثّقه أبو زرعة وابن سعد والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: "وله ولأبيه صحبه"، وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: "صدوق وهم من ذكره في الصحابة".

وقال النسائي: "كُليب هذا لا نعلم أحدا روى عنه غير ابنه عاصم وغير ابراهيم بن مهاجر، وابراهيم ليس بقوي في الحديث"، وقال الآجري عن أبي داود: "عاصم بن كُليب عن أبيه عن جده ليس بشيء الناس يغلطون يقولون: كُليب عن أبيه ليس هو ذاك"، وقال

(١) مصنفه (٧/ ٣٠٠).

(٢) المستدرك (٤/٢٥١).

(٣) تهذيب الكمال (١٣/٥٣٧). تهذيب التهذيب (٥/ ٤٩)، ميزان الاعتدال (٢/٣٥٦).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١١٩).

(٥) ديوان الضعفاء (ص: ٢٠٤) رقم ٢٠٣٩.

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٦/٣٠٧٥).

في موضع آخر: "وعاصم بن كُليب كان من أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات".

وقال الحافظ ابن حجر: "قلت: وقال يقال إن له صحبة وقال ابن أبي خيثمة والبغوي قد لحق النبي ﷺ وذكره ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر في الصحابة وقد بينتُ في" الإصابة" سبب وهمهم في ذلك".

وقال الذهبي: "وُثِّقَ".

وقال ابن حجر: "صدوق من الثانية ووهم من ذكره في الصحابة"[١].

ورواه كل من الثوري وشعبة وأبو الأحوص وخالد الطحان مختصرا وليس عندهم محل الشاهد، وطريق الثوري هي:

- **الطريق الثانية**: أخرجها أبوداود[٢] وابن ماجة[٣] والنسائي[٤] والحاكم[٥] وليس فيه موضع الشاهدكما تقدم التنبيع عليه، وسَّمى الصحابي فيه مجاشع بن مسعود السلمي.

قال ابن حزم[٦]: عن هذا الحديث "في غاية الصحة، ومجاشع السلمي هو مجاشع بن مسعود – مشهور من فضلاء الصحابة ممن أسلم، وأنفق، وقاتل قبل فتح مكة، وهو فتح كرمان، ورواته كلهم ثقات مشاهير".

وطريق شعبة هي:

- **الطريق الثالثة: أخرجها أحمد**[٧]**، والنسائي**[٨].

والحاكم[٩]، والبيهقي[١٠] مختصرا، وفيه لم يسم الصحابي.

- و**الطريق الرابعة: طريق أبي الأحوص سلام بن سُليم**، أخرجها النسائي[١١] مختصرا نحو طريق شعبة.

- **والطريق الخامسة: طريق خالد الطحان،** أخرجها أبو نعيم[١٢] مختصرا نحو طريق شعبة.

فالحديث رواه مطولا: عبدالله بن إدريس، وقد وثقه الأئمة حتى قال أبو حاتم: حجة يحتج به، و هو إمام من أئمة المسلمين[١٣].

وتابع عبدالله بن إدريس **حبان بن علي العَنَزي عن عاصم بن كُليب عن أبيه** نحوه أخرجه ابن حزم[١٤]، وقال: "جيد صحيح لأن أمير العسكر لا تخفى صحة صحبته من بطلانها".

---

(١) تهذيب الكمال (٢١١/٢٤)، تهذيب التهذيب (٤٠٠/٨)، الكاشف (١٤٩/٢)، تقريب التهذيب (٢/ ٤٦٢).

(٢) سنن أبي داود (٤/ ٤٢٥رقم ٢٧٩٩).

(٣) سنن ابن ماجه (٣١٤٠).

(٤) سنن النسائي (٧/ ٢١٩رقم ٤٣٨٣).

(٥) المستدرك (٢٥١/٤).

(٦) المحلى بالآثار (٦/ ٢٥).

(٧) مسند أحمد (٣٨/ ٢٠٤).

(٨) سنن النسائي (٧/ ٢١٩ رقم ٤٣٨٤).

(٩) المستدرك (٢٥٢/٤).

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٤٥٤).

(١١) سنن النسائي (٧/ ٢١٩رقم٤٣٨٣).

(١٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦/ ٣١٦٥).

(١٣) التهذيب: (١٤٥/٥).

(١٤) المحلى بالآثار (٦/ ٢٥).

و حبان مختلف فيه، وأكثر الأئمة على تضعيفه من جهة حفظه[1] فالقول فيه كما قال الذهبي: "صالح ليِّن الحديث"[2]، أي: صالح في نفسه، يكتب حديث ويحسن إذا توبع، **ولا يقبل إذا تفرد**.

وأما ما حصل في الخلاف في تسمية الصحابي وإبهامه فيقول الحاكم مرجحاً ذكر الصحابي فيه: "هذا حديث مختلف فيه عن عاصم بن كُليب وهو مما لم يخرجاه الشيخان رضي الله عنهما وقد اشترطتُ لنفسي الاحتجاج به، والحديث عندي صحيح بعد أنْ أجمعوا على ذكر الصحابي فيه ثم سماه إمام الصنعة سفيان بن سعيد الثوري ﷺ".

وقد يقال: لم لا يُحكم على رواية وزيادة عبدالله بن إدريس بالصحة، وهو إمام؟.

فالجواب: أنَّ عبد الله بن إدريس لا شك في ثقته وإمامته، ولكن توافق وتتابع هؤلاء الأئمة الأربعة الحفاظ على عدم ذكر هذه الزيادة في حديث عاصم لعله لما قاله علي بن المديني في أنَّ عاصماً لا يقبل تفرده، فتصحيح هذه الرواية وجعلها قاعدة عامة فيه نظر ظاهر.

تخريج الضابط الثاني:

قلتُ: أخرجه الحاكم في المستدرك[3] عن أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد أنبأ عبد الرزاق.

وحدثنا أبو زكريا يحي بن محمد العنبري ثنا محمد بن عبد السلام ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد بن رافع القشيري، وسلمة بن شبيب المستملي قالوا: ثنا عبد الرزاق بن همام الإمام قال: حدثني أبي عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ قال: كان لا يُولد لأحد مولود إلا أُتي به النبي ﷺ فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال: "هو الوزغ ابن الوزغ الملعون ابن الملعون".

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[4].

قلتُ: ردَّه الذهبي بقوله: "قلتُ: لا والله، وميناء كذَّبه أبو حاتم".

وقال الشيخ الألباني "موضوع"[5].

قلتُ: مينا: هو مولى عبد الرحمن بن عوف، ضعَّفه ابن معين، وأبوزرعة، والعقيلي، وابن عدي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، ومن العجيب أنَّ الحاكم وقع في خطأ شنيع فعدّ مينا هذا صحابياً سمع من النبي ﷺ، وتعقبه الذهبي وقال: "بل هو تابعي ساقط".

وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير لا يُعْبَأ بحديثه كان

(١) الميزان (٤٤٩/١)، والتهذيب (٢ /١٧٤).
(٢) الكاشف: (٨٩٧).
(٣) (٥٢٦/٤، رقم ٨٤٧٧).
(٤) الفتن لنعيم بن حماد (١٣١/١ ح٣١٧).
(٥) السلسة الضعيفة (٣٥٠/١ ح ٣٤٨).

يكذب"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، قليل الرواية، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات وجب التنقب عن روايته"، وقال يعقوب بن سفيان: "غير ثقة ولا مأمون، يجب ألا يُكتب حديثه"[١].

تخريج الضابط الثالث:

قال الحافظ ابن حجر: "وأخرج ابن عبد البر من طريق. . . إلخ

قلتُ: هكذا في الطبعات التي وقفتُ عليها: وأخرج ابن عبد البر من طريق. . . ولكن لم أجده عنده مسنداً في كتابه "الاستعياب""وكتابه التمهيد"، وإنما وقفتُ عليه في كتاب التمهيد بدون إسناد قال: ولم يكن في حجة الوداع بمكة رجل مشرك وهذا أشهر من أنْ يحتاج إلى الاستشهاد عليه"[٢].

ووقفتُ في كتاب الاستيعاب[٣] على قوله: "لم يبق عربي بعد حنين والطائف إلا أسلم، منهم من قدم على النبي ﷺ، ومنهم من لم يقدم عليه وقنع بما أتاه به وافد قومه من الدِّين عن النبي ﷺ".

قلتُ:وهذه العبارة لا يستفاد منها أنَّهم صحابة كما هو ظاهر، ولا يختص بأهل حنين والطائف وإنما كل من آمن بالنبي ﷺ عن طريق وافد قومه هم مثلهم فحكمهم واحد.

المطلب الثاني: تحليل هذه الضوابط.

تحليل الضابط الأول:

تنبيه: الضابط الأول لم أقف على من سبق الحافظ للاستدلال به.

الضابط الأول إسناده لا بأس به ورجاله ثقات في الجملة إلا أنَّ عاصم بن كُليب لا يحتمل تفرده، كما تقدم، وزيادة عبدالله بن إدريس فيها نظر كما تقدم

ويلاحظ أنَّ النص الذي ذكره الحافظ من طريق ابن أبي شيبة بصيغة الحصر، وفي "المستدرك" من الطريق نفسه ليس فيه صيغة الحصر، وعلى كل حال فالعبرة بما في المصدر الأصلي.

والحصر كما هو معلوم يفيد القصر، أي: قصر الحكم على ما عداه ونفيه عما سواه[٤]، فإذا قلتَ: "ما ضربتُ إلا زيدا" كنتَ نفيتَ الضرب عن غير زيد وأثبته لزيد.

وهذا الذي أراده الحافظ: لقوله فيما بعد: "فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك شيئاً كثيراً، وهم من القسم الأول".

والأثر بالصيغة التي ذكرها الحافظ: كالنص في أنَّ المغازي كلها لا يؤمّر فيها إلا الصحابة، وذلك لأربعة أمور:

الأمر الأول: إن الحصر كما هو معلوم يفيد القصر، كما تقدم.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٩/٢٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٥٤)، المجروحين (٣/٢٢)، المستدرك (٣/١٦٠).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٢١).

(٣) الإستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٢٢).

(٤) كتاب الكليات . لأبي البقاء الكفومى (ص: ٧٠).

وهذا الذي أراده الحافظ لقوله فيما بعد: "فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك شيئا كثيرا، وهم من القسم الأول".

الأمر الثاني: عبارته السابقة: فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك شيئاً كثيراً، وهم من القسم الأول.

الأمر الثالث: إكثار الحافظ: من الاستدلال بهذا الأثر مصرحاً به في مواطن كثيرة جداً تربو على الثلاثين موطناً.

الأمر الرابع: أنَّ النص الذي ذكره الحافظ في المغازي خاصة، لكن الحافظ: وسَّع هذه الدائرة لتشمل الولايات على الأقاليم.

فالمقصود بالغزوة التي رئيس الجيش وقائدها المعين له من قبل الخليفة أو نائب الخليفة.

وقد قلتُ فيما سبق: وهذا الأثر كالنص في أنَّ المغازي كلها لا يُؤمَّر فيها إلا الصحابة، ولا شك أنَّه يقبل التخصيص العقلي أي حتى موت آخر الصحابة.

وبعبارة أخرى فإن معناه أنَّه من العصر النبوي حتى سنة ١١٠هـ بوفاة أبي الطفيل عامر بن واثلة وهو آخر الصحابة ﷺ موتاً[1].

وينبغي أنْ يقارن هذا الذي ذكرتُ مع ما ذكره الحافظ قبل قليل لحاجتنا إليه فيما بعد.

والمغازي تشمل الفتوح، وحروب الردة في عهد الخلفاء الراشدين ﷺ؛ ولذلك عقّب الحافظ على هذا الأثر بقوله: "فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك. . . إلخ".

ثم إن الألف واللام في المغازي والردة والفتوح هي الجنسية، و هي من دلالات العموم عند الأصوليين، ولذلك قال الحافظ بعد هذا: "فمن تتبع الأخبار. . . الخ".

إذا عرفنا هذا عرفنا أنَّ الحافظ قعّد هذه القاعدة وجعلها عامة وسار عليها في كتابه، وقد ذكر هذه القاعدة في ستة وثلاثين موطناً مصرحاً بها كما تقدم، وقد استفاد منها وعمل بها دون تصريح في مواضع كثيرة جداً أيضاً[2].

لكن عند تتبع صنيع الحافظ في كتابه هذا نجده قد توسع في تطبيق هذه القاعدة، فأدخل فيها:

---

(١) وهذا هو الصحيح الذي جزم به مسلم وخليفة بن خياط وابن عبد البر وابن حبان ومصعب بن عبد الله وأبو زكريا بن منده وابن الصلاح وحرره العراقي وخطّأ العراقي قول ابن دريد، وقال السخاوي: بل أجمع عليه أهل الحديث.

ينظر: الاستيعاب (٧٩٩/٢) مقدمة ابن الصلاح ت عتر (ص: ٣٠٠) التقييد والإيضاح (ص: ٣١٢-٣١٣)، شرح التبصرة والتذكرة (١٤٦/٢-١٤٧)، فتح المغيث (١٣٨/٣).

(٢) يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤٤٤/١، ٦٠٩/١، ٤٥/٢، ٢٨٨/٢، ٥/٣، ٤٢٠/٣، ٣١٦/٤، ٤٠١/٤/ ٤٨٢/٤، ٥١٨/٤/ ٥٧٦/٤، ٥٨١/٥، ٣٥٤/٦، ٤٢١/٦ وغيرها كثير).

أ- من وُلي على كتيبة في جيش أو فرقة فيه، وذكر هؤلاء في القسم الأول من كل حرف، والقسم الأول يمثل من ثبتت صحبته، وهذه الأمثلة:

١. قال في ترجمة: "الحارث بن يزيد العامري آخر شهد الفتوح بعد النبي ﷺ ذكره سيف، وروى عن عمر أنَّه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أنْ يجعل عمرو بن مالك بن عتبة بن وهيب مقدمة العسكر إلى **هيت**[(١)] ليحاصرها ، فحاصرها عمرو وترك الحارث ابن يزيد العامري على نصف العسكر وتقدم هو إلى **قرقيسياء** فذكر القصة، قلتُ: وقد تقدم أنَّهم كانوا لا يؤمرون إلا الصحابة استدركه ابن فتحون"[(٢)] .

٢. وقال في ترجمة: "حُميضة[(٣)] بن النعمان بن حميضة البارقي، ذكر سيف أنَّ عمر أمَّره على السراة وأنفذه مع سعد بن أبي وقاص إلى العراق أول سنة أربع عشرة ، وذكره الطبري أيضاً، وقد تقدم أنَّهم كانوا لا يؤمرون إلا الصحابة"[(٤)].

٣. وقال في ترجمة: "قيس بن حذيم بن جرثومه النهدي، ذكر سيف والطبري أنَّ سعد ابن أبي وقاص أمَّره على رجالة بني نهد في فتح القادسية واستدركه ابن فتحون وقد تقدم مراراً أنَّهم كانوا لا يؤمرون في الفتوح إلا الصحابة"[(٥)].

ب- الأمير على ولاية أو ناحية، وأدخل الحافظ ابن حجر أيضاً من كان أميرا على ناحية دون أنْ يكون أميرا على غزوة أو كتيبة في عهد عمر.

١. قال في ترجمة: "أوس بن سعد أبو زيد الأنصاري من بني أمية بن زيد، ذكره أبو موسى من جهة عبدان عن أحمد بن سيار عن ابن يحيى بن بكير عن أبيه وعن مشيخة له أنَّ عمر ولاه بعض الشام[(٦)] ومات في خلافته سنة ست عشرة وهو بن أربع وستين سنة"[(٧)].

٢. وقال في ترجمة: "عبد الله بن ثور أحد بني الغوث، ذكره سيف في "الفتوح" في غير مكان وقال: إنه كان أميرا في الردة وأن أبا بكر كتب إليه لما مات النبي ﷺ أنْ يجمع إليه من أطاعه من العرب ومن استجاب له من أهل تهامة حتى يأتيه أمره، وذكر أيضاً أنَّه توجه مع المهاجر بن أبي أمية إلى جُرش[(٨)] أميراً عليها، وقد ذكرنا غير مرة أنَّهم كانوا لا يؤمرون في ذلك الزمان إلا الصحابة"[(٩)].

٣. وقال في ترجمة: "حسكة الحنظلي، قال

(١) وهي بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار ذات نخل كثير وخيرات واسعة، وهي مجاورة للبرّية. معجم البلدان (٥/٤٢١).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١ / ٦١١)١٥١١.

(٣) يُنظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٦٣٧).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ١٣٠)١٨٥٠.

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٤٦٢)٧١٦٢.

(٦) ذكره في القسم الأول على أنَّه صحابي لهذا الأمر، ويلاحظ أنَّه بالشام وليس بالعراق.

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (١/١٥٤، رقم ٣٣٧).

(٨) جُرش: بالضم ثم الفتح، وشين معجمة: من مخاليف اليمن من جهة مكة. معجم البلدان (٢/١٢٦).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٣٣، رقم ٤٥٨٢).

سيف: كان من عُمَّال خالد بن الوليد على بعض نواحي الحيرة في خلافة أبي بكر، قلتُ: تقدم غير مرة أنَّهم كانوا لا يؤمرون إذ ذاك إلا الصحابة[1].

٤. وقال في ترجمة: "حصين بن أبي الحر كان من عُمَّال خالد بن الوليد في بعض نواحي الحيرة زمن الفتوح في خلافة أبي بكر، ذكره سيف والطبري، وقال ابن سعد: كان الحصين بن أبي الحر عاملا لعمر بن الخطاب على ميسان وعاش إلى زمن الحجاج. قلتُ: وقد تقدم غير مرة أنَّهم كانوا لا يؤمرون إلا الصحابة"[2].

جـ- ثم توسع فأدخل من تولَّى أو وُلِّي في عهد عثمان بن عفان ﷺ، فقال في ترجمة: "عبد الله بن شُبيل- بالتصغير- الأحمسي ذكره أبو عمر فقال: في صحبته نظر، قال: وقدم أذربيجان سنة ثمان وعشرين غازيا في خلافة عثمان فأعطوه الصلح، وذكره الطبري وقال: كان على مقدمة الوليد بن عقبة لما غزا أذربيجان فأغار على أهل مُوقان ففتح وغَنِم فطلب أهل أذربيجان الصلح. قلتُ: وقد تقدم غيره مرة أنَّهم كانوا لا يؤمرون إلا الصحابة"[3].

٤. وقال في ترجمة: "حُصين بن مالك بن أبي عوف البجلي القسري له إدراك، وشهد القادسية وكان على بَجيلة يومئذ، ذكر ذلك ابن الكلبي وهو ابن عم أخي عبد شمس ابن أبي عوف الذي غيَّره النبي ﷺ عبد الله وينبغي أنْ يحول إلى الأول لأنَّهم ما كانوا يؤمرون في الفتوح إلا الصحابة"[4].

وبعد ما تقدم من بيان تصرفات الحافظ ابن حجر رحمه الله وتوسعه نقول:

١- إنَّ الخبر الذي احتج به رحمه الله في المغازي خاصة؛ لا يشمل الولايات الأخرى من أمراء النواحي والأقاليم والبلدان، ولا يشمل من كان عاملا لأحد الخلفاء على بيت المال وشبهه.

٢- وذكر في هذا من جزم من سبقه من أهل العلم بأنه لا صحبة له، فقال الحافظ ابن حجر: "جزء بن معاوية بن حصين بن عبادة التميمي السعدي عن الأحنف بن قيس قال أبو عمر: "كان عامل عمر على الأهواز وقيل: له صحبة ولا يصح". قلتُ: فهذا التصريح من ابن عبد البر بأنه لا تصح له صحبة، ولكن تعقبه الحافظ فقال: "قلتُ: وقد تقدم غير مرة أنَّهم كانوا لا يؤمرون في ذلك الزمان إلا الصحابة وعاش جزء إلى أنْ وَلِي لزياد بعض عمله ذكر ذلك البلاذري في أنساب الأشراف"[5].

وفي هذا نظر كبير لدى القاري المتمعن فهذا توسع لا تسعفه النصوص ولا الأدلة، فبينما النص في المغازي خاصة، وفي منطقة معينة إذ بالحافظ أدخل فيه العُمال.

(١) المصدر السابق (٦٨/٢، رقم ١٧١٧).
(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨٤/٢، رقم ١٧٣٤).
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١٢٦/٤، رقم ٤٧٤٥).
(٤) المصدر السابق (١٧٤/٢، رقم ١٩٨٧).
(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٤٧٩/١، رقم ١١٥١).

٣- ومن جهة أخرى: فمن المقرر شرعا وعقلا وعرفا وعادة: أنَّه ليس كل فاضل أهلاً للولايات، فالولايات لها أهلها ــ ولا سيما الحروب- التي تتطلب حِنكة ودهاءً في خوض غمارها؛ والنبي ﷺ كان قواده معروفين، وقد أمّر خالد بن الوليد ﷺ في فتح مكة على قطعة من جيشه بعد إسلامه بقليل، مع وجود من هو أسبق منه في الإسلام، وما ذاك إلا لشجاعته وحِنكته المشهورة المعروفة، وما زال خالد أميراً حتى عزله عمر رضي الله عنهما.

٤- وهناك أمراء وُلّوا على مغازٍ عظيمة وهم ليسوا بصحابة قطعاً، فغزوة القسطنطينية في عهد معاوية ﷺ كان أميرها ابنه، وتحته من كبار الصحابة -كأبي أيوب الأنصاري ﷺ وغيره-، فلو كان ما قعَّده الحافظ أمرًا شرعيًّا لما خالفه معاوية وغيره . كما سيأتي.

٥- و كنتُ أستغرب هذه القاعدة التي قعَّدها الحافظ، وأجزم بأنها لا تستقيم وأنها منخرمة ولا تطرد فاضطرني هذا إلى أنْ أطالع الكتاب أكثر من مرّة لعلي أظفر بشيء يقيد كلام الحافظ أو يوضحه أكثر ويجليه أو حتى ولو يناقضه ويعارضه، حتى وقفتُ على ترجمة مالك بن الأغر بن عمرو التجيبي[١]، في القسم الثالث من حرف الميم، فقال ما نصه: "قال ابن يونس شهد فتح مصر ثم ولّي الأمرة على غزو المغرب سنة ٥٧هـ. قلت -أي الحافظ ابن حجر:- قدمتُ أنَّهم كانوا لا يؤمرون في زمن الفتوح إلا من كان صحابيا ،لكن إنما فعلوا ذلك في فتوح العراق، فلذلك أذكر أمثال هذا في هذا القسم. اهـ".[٢].

٦- ولو سُلِّم هذا للحافظ ابن حجر إلا أنَّه قال في ترجمة: "يَنَّة[٣] الحمراوي ذكره ابن يونس وقال: شهد فتح مصر وكان عريف الحمراء، وكان في شرف العطاء بمصر وهو والد عبد الرحمن بن ينة قاله سعيد بن عُفير. قلتُ: وقد تقدم أنَّهم كانوا لا يؤمرون في الفتوح إلا الصحابة"[٤].

فهذا مما يدل على اضطراب الحافظ في هذا، وكذلك:

٧- قال في ترجمة: "لبدة بن عامر بن خثعم ذكر سيف في الفتوح أنَّ أبا عُبيدة وجهه قائداً على خيل بعد وقعة اليرموك من مرج الصفر، وأورده بن عساكر فقال أدرك النبي ﷺ، قلتُ: وقد تقدم غير مرة أنَّهم ما كانوا إذ ذاك يؤمرون إلا الصحابة"[٥].

والعراق المشهور هي الكوفة والبصرة، وهي علم لأرض بابل فقط، نص على هذا ذكر ياقوت الحموي الخلاف في تحديد العراق، ثم قال: "والعراق هي بابل فقط كما تقدم"[٦].

---

(١) ترجمة رقم ٨٣٤٥.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٦٨/٦، رقم ٨٣٤٥).

(٣) أوله ياء معجمة باثنتين من تحتها وبعدها نون مشددة الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (١٨٣/١).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٦٩٠/٦، رقم ٩٣٨١).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٦٧٣/٥، رقم ٧٥٤٣).

(٦) معجم البلدان (٩٣/٤-٩٥) بتصرف.

ولذلك قال في ترجمة: "جُنادة بن تميم المالكي الكناني ذكر سيف في الفتوح أنَّ عمرو ابن العاص أمَّره على إحدى المجنبتين في القتال يوم أجنادين سنة خمس عشرة وقد تقدم أنَّهم كانوا لا يؤمرون أيام عمر إلا الصحابة قاله بن فتحون في ذيله"[1] .

وأجنادين هي من الشام، قال ياقوت الحموي "أجنادين بالفتح ثم السكون ونون وألف وتفتح الدال فتكسر معها النون فيصير بلفظ التثنية وتكسر الدال وتفتح النون بلفظ الجمع وأكثر أصحاب الحديث يقولون إنه بلفظ التثنية ومن المحصلين من يقوله بلفظ الجمع وهو موضع معروف بالشام من نواحي فلسطين"[2].

وقال في ترجمة: "زمعة بن الأسود بن عامر القرشي من بني عامر بن لؤي ذكره أبو إسماعيل الأزدي في "فتوح الشام "فقال– في تسمية من عقد له أبو بكر الصديق من أمراء الأجناد ودعا–: زمعة بن الأسود بن عامر من بني عامر بن لؤي فعقد له ثم قال: أنت مع يزيد بن أبي سفيان ثم أَمَرَ يزيد أنْ يوليه مقدمته وقال: إنه من صلحاء قومك ومن الفرسان انتهى وقد ذكرنا غير مرة أنَّ من كان في عصر أبي بكر وعمر رجلا وهو من قريش فهو على شرط الصحبة لأنه لم يبق بعد حجة الوداع منهم أحد على الشرك وشهدوا حجة الوداع مع النبي ﷺ جميعاً وذكرنا أيضاً أنَّهم كانوا لا يؤمرون في الفتوح إلا الصحابة"[3].

فهذا مثال صريح على توسع الحافظ ابن حجر حيث أدخل من تولى في الشام، وعلاوة على أنَّ الخبر لا يتضمنه، وليس من العراق فهو مثال واضح على تناقض الحافظ ابن حجررحمه الله في هذا الباب، والله أعلم.

وقوله: "أيام عمر" هو تخصيص من غير مخصص؛ لأنه لا دليل عليه في الأثر السابق الذكر، والله أعلم.

ولو سُلم للحافظ في ذلك، فيقال: فما القول في هذا المثال وهو قوله في ترجمة: "أبي الزهراء القُشيري يأتي في القسم الثالث ويمكن أنْ يكون من أهل هذا القسم لأن في ترجمته أنَّه ممن أمَّره يزيد بن أبي سفيان في بعض فتوح الشام، وقد تقدم غير مرة أنَّهم لم يكونوا يؤمرون في الفتوح إلا الصحابة وقد قرن في هذه القصة بدحية بن خليفة"[4] .

فقول الحافظ: "ويمكن أنْ يكون من هذا القسم... يظهر أنَّه متردد في هذا القاعدة، وأنها غير مضطردة عنده.

تحليل الضابط الثاني:

قبل أنْ نحلل هذا الضابط ينبغي علينا أنْ نذكر ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في المقدمة بعد ذكره منهجه وأنه قسم الكتاب إلى أربعة أقسام

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١/٥٠٣، رقم ١٢٠٤).
(٢) معجم البلدان (١/١٠٣).
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٥٦٧، رقم ٢٨١٧).
(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١٥٥، رقم ٩٩٣٥).

فقال: "القسم الثاني مَن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة من النساء أوالرجال، ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز، إذ ذكِرُ أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق، لغلبة الظنِّ على أنَّه ﷺ رآهم لتوفّر دَوَاعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم ليحنِّكَهم ويسمّيهم ويُبَرّك عليهم، والأخبارُ بذلك كثيرة شهيرة. ففي "صحيح مسلم"[(١)] من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنَّ النبي ﷺ: «كان يُؤتي بالصبيان فيبرّك عليهم».

وأخرج الحاكم في كتاب الفِتَن من "المستدرك" عن عبد الرحمن بن عوف قال: «ما كان يُولدَ لأحدٍ مولود إلا أُتي به النبي ﷺ فدعا له» -الحديث- وأخرج ابن شاهين في كتاب "الصحابة" في ترجمة محمد بن طلحة بن عبيدالله من طريق محمد ابن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن ظئر[(٢)] محمد بن طلحة، قال: «لما وُلد محمد بن طلحة أتيتُ به النبي ﷺ ليحنكه ويدعو له»، وكذلك كان يُفعل بالصبيان[(٣)]، لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث، ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول".

قلتُ: ومما يدل على توسع الحافظ ابن حجر في باب الصحابة قوله: "ثمَّ لما التزمتُ فِي كتابي: "الْإِصَابَة فِي تَمْيِيز الصَّحَابَة"، أَن أذكر كل مَا جَاءَ فِي خبر من الْأَخْبَار، أَنه لَقِي النَّبِيﷺ لزم ذكري للخضر - عليه السلام -؛ لِأَنَّهُ من شَرط الْإِصَابَة، وَإِن لم يرد فِي خبر ثَابت أَنه من جملَة الصَّحَابَة"[(٤)].

وبناءً عليه فالقاعدة فيها نظر.

وقد يتسائل سائل لماذا ذكر الحافظ ابن حجر حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ مع أنَّه خبر موضوع وفي الباب ما يغني عنه كحديث عائشة رضي الله عنها وغيره من القصص الثابتة المشهورة؟.

---

(١) في كتاب الطهارة باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (ح٦٦٠).

(٢) -بالكسر- هي العاطفة على ولد غيرها المرضعة له في الناس وغيرهم للذكر والأنثى.
انظر القاموس المحيط (ص: ٥٥٥).

(٣) ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح٣٣٨٥٩)، قال حدثنا وكيع، حدثنا سنان بن سلمة الهذلي، عن أبيه، عن جده سنان بن سلمة، ولد يوم حنين قال: فدعا به رسول الله ﷺ فتفل في فيه، ومسح على وجهه ودعا له بالبركة. وأخرج أبو داود في كتاب الترَجُّل باب في الخلوق للرجال ح٤١٨١، وإسناده ضعيف وفي متنه نكارة لكنها أخف مما ساقه الحافظ وهو حديث عبدالرحمن بن عوف السابق. وحديث أبي داود هذا لفظه عن الوليد بن عقبة قال: ((لما فتح نبي الله ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيدعو لهم بالبركة، ويمسح رؤوسهم قال فجيئ بي إليه وأنا مخلق، فلم يمسني من أجل الخلوق)). قال المنذري عنه: مضطرب الاسناد. وسيذكر الحافظ: هذا الحديث في ترجمة الوليد (٩١٥٣).
وممن حنكه النبي ﷺ تراجمهم في هذا الكتاب: (٤٠٧، ٤١٥، ٦١٨٣، ٨٣٣٩، ٤٦٨٥، ٤٥٧٩)، ولم أرد أن أذكر أحاديثهم وبعضها في الصحيحين خشية الإطالة.

(٤) الزهر النضر في حال الخضر (ص: ٥٧).

فالجواب: قد تقدم في أثناء البحث أنَّ السبب في هذا هو لفظ «كان» وما تفيده من الدوام بضميمة أسلوب الحصر الذي قد يفيد ويؤكد العموم، فهذا وجه الاعتذار عنه، ولكن من حيث قواعد البحث العلمي أنَّ هذا غير مقبول؛ لأن الحديث الموضوع لا يستدل به أصلاً، وإن كان يوجد لبعض معانيه ما يشهد لها، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية : أنَّ الغرض هو الاستدلال بـ"كان" وما تفيده من أجل ذكر ما أمكن ذكره من أبناء الصحابة في هذا القسم والاستدراك على من تقدم، وسيأتي بيان سبب آخر حمل الحافظ ابن حجر على هذا ليستدرك على ابن عبد البر.

وأما الضابط الثاني ففيه ثلاثة أحاديث، أما حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ الذي أخرجه الحاكم بلفظ «ما كان يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي ﷺ. فالحديث فيه مينا وهو كذَّاب، فالحديث موضوع. فبناء عليه لا يصح الاستدلال به كما هو معلوم. وقد ذكر الحافظ هذا الحديث بمجرده ضمن هذه الضوابط الثلاثة التي أصَّلها وقعَّدها وذكرها في موطن واحد ليبين إمكان الاستدراك على من تقدمه من أهل العلم في ذكر جمع من الصحابة.

وذكر حديثين آخرين في مقدمة كتابه حين تكلَّم على منهجه في القسم الثاني وهم أولاد الصحابة ﷺ فذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه مسلم ،وحديثاً آخر ثابت أيضاً وألمح إلى وجود قصص كثيرة تدل على حرص جميع الصحابة ﷺ على إحضارهم أولادهم للنبي ﷺ ليحنكهم.

وهذا فيه نظر:

من جهة العموم وأنه قاعدة كلية عامة من عمل الصحابة ﷺ فغير مسلّم به؛ لأنَّ الناس لا يخلون من أعمال وأشغال تمنعهم من إحضار صبيانهم للنبي ﷺ ليحنكهم ويبرّك عليهم، وهناك صحابة ملازمين للنبي ﷺ كانوا يعملون أعمالاً جليلة ومهمة لم يعلم بها النبي ﷺ في وقتها، وإنما بعد ذلك، وكان هو عليه الصلاة والسلام المستخبر والسائل عنها كقصة زواج جابر بن عبد الله ﷺ، ومعلوم أنَّ الزواج مفتاح الإنجاب فإذا لم يُعْلِمْ الصحابةُ ﷺ النبي ﷺ في الزواج الذي هو أولى أنْ يُدعى لصاحبه بالبركة من إحضار الصبيان بسبب ظروف المعاش، فمن باب أولى أنْ لا يُحْضر الصحابة أبناءهم للنبي ﷺ ليحنكهم ويبرك عليهم، وقد قال النبي ﷺ لجابر ﷺ: «أتزوجت. . . » الحديث. بل وقصة عبد الرحمن بن عوف ﷺ وهو أشهر في الصحابة وهومن العشرة المبشرة بالجنة، لم يَعْلم النبي ﷺ بزواجه إلا فيما بعد قال عبدالرحمن بن عوف ﷺ: لما قدمنا إلى المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع فقال سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالاً فأقسم لك نصف مالي وانظر أي زوجتي هويتَ نزلتُ لك عنها، فإذا حلَّت تزوجتها قال: فقال عبد الرحمن: لا

حاجة لي في ذلك، هل من سوق فيه تجارة؟ قال: سوق قينقاع، قال: فغدا إليه عبد الرحمن فأتى بأقط وسمن، قال: ثم تابع الغدو فما لبث أنْ جاء عبد الرحمن عليه أثر صُفرة فقال رسول الله ﷺ: «تزوجت»، قال: نعم، قال: «ومن»؟ قال: امرأة من الأنصار، قال: «كم سقت»؟ قال: زنة نواة من ذهب أو نواة من ذهب، فقال له النبي ﷺ: «أولم ولو بشاة»(١).

فتطبيق الحافظ ابن حجر لتلك القاعدة غير مستقيم ومضطرب في الجملة.

تحليل الضابط الثالث:

تنبيه: لم أقف على من استدل به سوى الحافظ ابن عبد البر: وفي مواطن يسيرة، وقد أَلحق به الحافظ ابن حجر ما يدخل في معناه في حق الأنصار ﷺ، كما تقدم التنبيه عليه.

وتقدم أنَّ هذا الضابط استفاده الحافظ ابن حجر من أبي عمر ابن عبد البر -رحمهما الله تعالى- ذكره ابن عبدالبر كأنه نتيجة تتّبع واستقراء، فلعله لهذا جعله الحافظ ابن حجر ضابطاً عاماً وقاعدة كلية ليستفاد منها تثبيت كلام الإمام أبي زرعة الرازيرحمه الله الآتي ذكره.

فما قيل في الضابط الثاني يُقال فيه نحو ما قيل فيه، وهو أنَّ الإسلام لم يتمكن بعدُ من نفوس بعض من دخل فيه بعد فتح مكة وغزوة حنين، خصوصاً أنَّه لم يكن بينهما إلاقريباً من شهر، ومتى لم يتمكن الإيمان من النفوس بعد فلا يكن صاحبه حريصاً على شهود حجة الوداع، وكذلك فإن الناس لا يخلون من موانع تمنعهم من حضور حجة الوداع من كِبَرٍ وزمانة ومرض وانشغال بتجارة، فالتعميم في هذه القاعدة فيه نظر لا يخفى.

ومن حيث قواعد البحث العلمي، فإن وجود من شهد حجة الوادع بعد فتح مكة وغزوة حنين، والطائف أمر صحيح.

ولكن تطبيقه بالصيغة الذي ذكرها ابن عبدالبر ووافقه عليها الحافظ ابن حجر فيها نظر لا يخفى من عدة نواحي:

١- أنَّ إسلام كثير منهم قريب ولما يتمكن الإيمان من قلوبهم، خصوصاً أنَّ منهم من يكون أبوه أو ابنه أو عدد غير قليل من قرابته قد قُتل في معارك بينهم وبين النبي ﷺ، ولا سيما إذا تُتُبعتْ ووجد أنَّ المقتول من رؤساء القبائل والعشائر.

٢- وقد تقدم ذُكر عدم علم النبي ﷺ بزواج عبد الرحمن بن عوف وجابر بن عبد الله ولم يُعْلما ؤسول الله ﷺ بذلك، مع العلم أنَّ الزواج لا يأتي فجأة وإنما تسبقه مقدمات من بحث وتروٍ وسؤال ونحوه، فالوقت فيه سعة لإعلام رسول الله ﷺ به، وخصوصاً أنَّ الرسول ﷺ له مجلسه اليومي مع أصحابه ولا يفرق بينه وبينهم سوى النوم.

ولم يكن يخرج من المدينة سوى للجهاد والحج وهما وغيرهما يخرجون معه، فمن باب أولى

(١) أخرجه البخاري (٢/٧٢٢، رقم ١٩٤٣).

تغيب غيرهم عن المشاهد الفاضلة ممن لم يتمكن الإيمان منهم بعدُ.

٣- أنَّ الناس لا تنفك أحوالهم من موانع تمنعهم من مرض وزمانة وإنشغال بتجارة في موسم الحج عن شهود الأوقات الفاضلة والأمكنة، كما تقدم، وفترة الحج أيام معدودات، ونحن نعلم يقيناً تغيب مثل عمر بن الخطاب ﷺ عن بعض مجالس النبي ﷺ حتى فاته بعض العلم وقال: « ألهاني عنه الصفق بالأسواق»[1] فغير مستنكر ولا مستبعد تغيب الكثرين ممن أسلم عن حجة الوادع.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

الخاتمة:

بعد ما تقدم بيانه من دراسة الضوابط الثلاثة التي ذكرها الحافظ ابن حجررحمه الله بدراسة أسانيدها وتحليل مضمونها من حيث صنيع الحافظ نفسه ومنهجه الذي سار عليه في كتابه هذا ومن حيث قواعد البحث العلمي يتضح لنا ما يلي:

القسم الأول: أنَّ هذه الضوابط الثلاثة من حيث الأسانيد والحكم عليها:

١- أنَّ الضابط الأول إسناده لا بأس به ورجاله ثقات في الجملة إلا أنَّ عاصم بن كُليب لا يحتمل تفرده، وعدم ذكر الثوري وخالد الطحان وأبي الأحوص لهذه الزيادة وتركهم لها، يوجب التوقف فيها، وبناءً عليه فالقاعدة فيها نظر.

وأما الضابط الثاني فيه ثلاثة أحاديث أما حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ الذي أخرجه الحاكم بلفظ «ما كان يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي ﷺ». فالحديث فيه مينا وهو كذَّاب، فالحديث موضوع. فبناء عليه لا يصح الاستدلال به كما هو معلوم. وقد ذكر الحافظ رحمه الله هذا الحديث بمجرده ضمن هذه الضوابط الثلاثة التي أصَّلها وقعَّدها وذكرها في موطن واحد ليبين إمكان الاستدراك على من تقدمه من أهل العلم في ذكر جمع من الصحابة.

وذكر حديثين آخرين في مقدمة كتابه حين تكلم على منهجه في القسم الثاني وهم أولاد الصحابة ﷺ فذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه مسلم، وحديثاً آخر ثابت أيضاً ،وألمح إلى وجود قصص كثيرة تدل على حرص جميع الصحابة ﷺ على إحضارهم أولادهم للنبي ﷺ ليحنكهم.

وقد يتسائل سائل لماذا ذكر الحافظ ابن حجر حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ مع أنَّه خبر موضوع وفي الباب ما يغني عنه كحديث عائشة ل وغيره من القصص الثابتة المشهورة؟.

(١) هذا الفظ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ في كتاب الآداب، باب الاستئذان (١٦٩٦/٣، رقم ٢١٥٣).

الجواب: قد تقدم في أثناء البحث أنَّ السبب في هذا هو لفظ «كان» وما تفيده من الدوام بضميمة أسلوب الحصر الذي قد يفيد ويؤكد العموم، فهذا وجه الاعتذار عنه، ولكن من حيث قواعد البحث العلمي أنَّ هذا غير مقبول؛ لأن الحديث الموضوع لا يستدل به أصلاً، وإن كان يوجد لبعض معانيه ما يشهد لها، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية :أنَّ الغرض هو الاستدلال بـ"كان" وما تفيده من أجل ذكر ما أمكن ذكره من أبناء الصحابة في هذا القسم والاستدراك على من تقدم، وسيأتي بيان سبب آخر حمل الحافظ ابن حجر على هذا ليستدرك على ابن عبد البر.

وأما الضابط الثالث فإنما هو خبر ذكره ابن عبد البر من عنده بما فهمه ولعله نتيجة بحث وتتّبع واستقراء، إذاً فهذا الخبر ليس له إسناد ليحكم عليه بما يليق به.

ملخص الجانب التحليلي:

١- أما ما يتعلق بالضابط الأول وتطبيقات الحافظ ابن حجر له:

أ- فقد رأينا أنَّه توسع في مدلوله ومعناه بما لا يدل عليه سياق الأثر.

ب- وهذا التوسع حمل الحافظ على الاضطراب في تقييده فقال: إنه لم يكن يصنعون ذلك إلا في فتوح العراق خاصة، بينما الأثر في خراسان، وهو في تطبيقه توسع فأدخل العراق ثم الشام ثم مصر، ثم خصه بالعراق.

أ- وبناء على ما تقدم فيظهر أنَّ الحافظ توسع في باب ذكر من يمكن أنْ يكون صحابياً ودلَّ على توسعه عدة أمور:

١- قوله كما تقدم :"ثمَّ لما التزمتُ فِي كتابي "الْإِصَابَة فِي تَمْيِيز الصَّحَابَة"، أَن أذكر كل مَا جَاءَ فِي خبر من الْأَخْبَار، أَنه لَقِي النَّبِيﷺ لزم ذكري للخضر - عليه السلام-؛ لِأَنَّهُ من شَرط الْإِصَابَة، وَإِن لم يرد فِي خبر ثَابت أَنه من جملَة الصَّحَابَة".(١)

٢- نص الصنعاني رحمه الله على توسع الحافظ ابن حجر في إطلاق الصحبة فقال:" وله غلو في الصحبة حتى قال في مروان يقال له رؤية فإن تثبيت فلا يعرَّج على من تكلم فيه. هذا لفظه في "مقدمة فتح الباري" وجزم في" التقريب" بأنَّها لم تثبت له صحبة"(٢).

٣- وما تقدم في هذا البحث من ضرب الأمثلة والشواهد التي تدل دلالة بيِّنة وظاهرة على توسعه.

٤- رده على ابن عبدالبر،حيث قال في مقدمة كتابه " الإصابة" " ثم كأبي عمر ابن عَبد البَرِّ، وسمى كتابه الاستيعاب؛ لظنه أنَّه استوعب ما في كتب من قبله؛ ومع ذلك ففاته شيء كثير؛ فذيل عليه أَبو بكر ابن فتحون ذيلا حافلا، وذيل عليه جماعة في تصانيف لطيفة، وذيل أَبو موسى المديني على ابن

(١) الزهر النضر في حال الخضر (ص: ٥٧).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/٢٥٠).

مَنْدَه ذيلا كبيرا"[1].

سؤال: ما الحامل للحافظ ابن حجر على ذكره لهذه الضوابط؟.

فالجواب:لعدة أسباب:

١- قول أبي زرعة: "توفي النبي ﷺ ومَنْ رآه وسمع منه زيادةٌ على مائة ألف إنسان مِن رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية"[2].

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٨).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولعل الحافظ ابن حجر ذكره بالمعنى، وإنما وجدت معناه عند الخطيب في الجامع (ح ١٨٩٤)، قال: ((حدثني أبو القاسم الأزهري، أخبرنا عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، أخبرنا أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الخلال، أخبرنا أحمد ابن محمد بن جامع الرازي، قال: سمعت أبا زرعة، وقال له رجل: يا أبا زرعة، أليس يُقال حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال ذا؟ قَلْقَل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يُحصي حديث رسول الله؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة، ممن روى عنه، وسمع منه، فقال له الرجل: يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة)).

-أبو القاسم الأزهري: هو عبيد الله بن أحمد الصيرفي، قال الخطيب: كان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسماعاً، ومن المعتنين به، والجامعين له مع صدق وأمانة وصحة، واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام درس للقرآن، وسمعنا منه المصنفات الكبار، والكتب الطوال، وقال الأتابكي: كان صالحاً، ثقة، مكثراً في الحديث، وُلد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٥هـ.

تاريخ بغداد (٣٨٥/١٠)، المنتظم (٢٩٠/١٥)، السير (٥٧٨/١٧)، النجوم الزاهرة (٣٧/٥).

- عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري: الشهير بابن بطة شيخ العراق، صاحب كتاب "الإبانة الكبرى"، كان أحد الفقهاء على مذهب أحمد بن حنبل، قال أبو القاسم الأزهري : ابن بطة ضعيف ضعيف، وقال الذهبي: إمام لكنه ذو أوهام، ومع قلة إتقانه في الرواية كان إماماً في السنة، إماماً في الفقه، صاحب أحوال وإيجابة دعوة رضي الله عنه، وقال الأزهري: عندي عن ابن بطة "معجم البغوي" فلا أخرّج عنه في الصحيح شيئاً لأنا لم نر له به أصلاً إنما رفع إلينا نسخة طريةً بخط ابن شهاب، فقرأناها عليه.

تاريخ بغداد (٣٧١/١٠)، طبقات الحنابلة (١١٤/٢)، الميزان (١٥/٣)، اللسان (١٣١/٤).

- أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر: الفقيه الحنبلي المعروف بغلام الخلال، قال عنه الذهبي: كان كبير الشأن من بحور العلم، له الباع الأطول في الفقه، ومن نظر في كتابه الشافي عرف محله من العلم لولا ما بشَّعَه بغضّ بعض الأئمة مع أنَّه ثقة فيما ينقله، وُلد سنة ٢٨٢هـ، وتوفي سنة ٣٦٣هـ.

تاريخ بغداد (٤٥٩/١٠)، طبقات الحنابلة (١١٩/٢)، المنتظم (٢٣٠/١٤)، السير (١٤٣/١٦)، النجوم الزاهرة (١٠٥/٤).

- أحمد بن محمد بن هارون الخلال: له المصنفات الدائرة والكتب السائرة منها الجامع، والعلل، والسنّة، وهو إمام مشهور، وُلد سنة ٢٣٤هـ، أو في التي قبلها، وتوفي سنة ٣١١هـ.

طبقات الحنابلة (١٣/٢)، السير (٢٩٧/١٤).

- محمد بن أحمد بن جامع: لم أقف له على ترجمة.

وساق الخبر كما نقله الحافظ ابن حجر ، السخاوي: في فتح المغيث (١١٠/٤).

وقال ابن الصلاح -: في علوم الحديث (ص: ٢٦٣): وروينا فذكر خبر أبي زرعة بدون إسناد، وعلق العراقي: عليه بقوله: وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظرٌ كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحديد ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي، والقرى والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك، وأنهم يزيدون على مائة ألف كما رواه أبو

٢- فهذا النص يدل على ما ذكره الحافظ من كثرة الصحابة ﷺ ولهذا أراد أنْ يثبت من خلال التطبيق العملي صحة قول أبي زرعة.

٣- ومن المعلوم أنَّ من أهداف التصنيف الاستدراك على من تقدم من أهل العلم، فأراد الحافظ أنْ يذكر صحابةً لم يذكرهم من صنّف من أهل العلم قبله، وخصوصاً أنَّه تعقّب على الحافظ ابن عبد البر في تسميته لكتابه بـ"الاستيعاب" وأنه ظن – أي الحافظ ابن عبد البر: قد استوعب كل الصحابة ﷺ كما نبّه على هذا الحافظ ابن حجر فااستدلاله بأثر أبي زرعة: وقوله: ثم كأبي عمر ابن عبد البر، وسمّى كتابه "الاستيعاب" لظنه أنَّه استوعب ما في كتب من قبله، ومع ذلك ففاته شيءٌ كثيرٌ؛ فذيّل عليه أبو بكر ابن فتحون ذيلاً حافلاً، وذيل عليه جماعة في تصانيف لطيفة، وذيل أبو موسى المديني على ابن منده ذَيْلاً كبيراً.

٤- وقوله: "وقد وقع لي بالتتبع كثير من الأسماء التي ليستْ في كتابه ولا أصله على شرطهما، فجمعت كتاباً كبيراً في ذلك ميزتُ فيه الصحابة من غيرهم ومع ذلك فلم يحصل لنا جميعاً الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زُرْعة الرازي".

٥- ولعل هذه الملحوظات التي نبهتُ عليها من خلال دراسة هذه الضوابط وبيان ما فيها من نظر لم تكن غائبة عن الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث إنه لم يكن راضياً على كتابه "الإصابة"، فلم يذكره ضمن الكتب التي حررها، فقال: "لستُ راضيًا عن شيء من تصانيفي لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيّأ لي من يحرِّرها معي سوى شرح البخاري ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان؛ وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العَدد واهية العُدد، ضعيفة القُوى، ظامية الرُّوى"[(١)].

وكذلك عمله وصنيعه في كتاب "الإصابة" من إشاراته إلى نحو هذا من عدم رضاه كقوله: "يحول إلى

موسى المديني في ذيله على الصحابة لابن منده، بإسناده إلى أبي جعفر أحمد بن عيسى الهمداني، قال: قال أبو زرعة، فذكر النص الذي ذكره الحافظ ابن حجر، ثم قال: وهذا قريب لكونه لا تحديد فيه، بهذا القدر الخاص، ثم قال: وأما ما ذكره المصنف "أي ابن الصلاح" عن أبي زرعة فلم أقف له على إسناد ولا هو في كتب التواريخ المشهورة، وقد ذكره أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة بغير إسناد، فقال: ذكر سليمان بن إبراهيم بخطه قال: قيل لأبي زرعة فذكره دون قوله: قلقل الله أنيابه، انتهى. قلت: وقد ذكرت لك سنده وهو السابق والحمد لله.

وقال العراقي: وقد جاء عن الشافعي أيضاً عدة من تُوفي عنه النبي ﷺ من الصحابة ولكنه دون هذا بكثير، ورواه أبو بكر الساجي في "مناقب الشافعي" عن محمد بن عبد الله بن عبدالحكم قال: أخبرنا الشافعي، قال: قُبض النبي ﷺ والمسلمون ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك، وهذا إسناد جيد. انتهى. التقييد والإيضاح (ص: ٢٦٤).

قلت: وجاء عن أبي زرعة نحو ما قال الشافعي وذلك ما أخرجه الخطيب في الجامع (ح١٨٩٣)، وقد سُئل عن عدة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً. انتهى.

(١) الجواهر والدرر (ق١٥١/ب)، البدر الطالع (٨٩/١).

القسم الثاني" وهو في كل الطبعات لم يُحول ونحو هذا من العبارات التي تدل على أنَّه ينبغي التدقيق في عمله في هذا الكتاب، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر

١. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ.

٣. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٤. **إنباء الغمر بأبناء العمر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٥. **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، المؤلف: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، المحقق: محمد مصطفى، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٦. **البدر الطالع البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٧. **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي (المتوفى: ٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨. **تاريخ بغداد**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.

٩. **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد

بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد،** المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١١. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٢. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

١٣. **تهذيب التهذيب،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٤. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٥. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،** المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

١٦. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر،** المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت٩٠٢هـ، تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد والدكتور طه زيني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ الناشر دار الكتاب المصري.

١٧. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٨. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد

بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٩. **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،المحقق: حماد بن محمد الأنصاري،الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٢٠. **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢١. **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٢. **ذيل على رفع الإصر**، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: جودة هلال، محمد محمود صبح، علي البجاوي، الناشر: بدون.

٢٣. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٤. **رفع الإصر عن قضاة مصر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٥. **الزهر النضر في حال الخضر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: صلاح مقبول أحمد، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – جوغابائي نيودلهي – الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٢٦. **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢٧. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر

الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٨. **شرح التبصرة والتذكرة**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٢٩. **صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٠. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٣١. **طبقات الحنابلة**، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة — بيروت.

٣٢. **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٣. **طبقات المفسرين**، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٤. **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٥. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، المؤلف: عبد الحي عبد الكبير الكتاني باعتناء إحسان عباس الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ الناشر دار الغرب الإسلامي.

٣٦. **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٣٧. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد

محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٣٨. **كتاب الفتن**، المؤلف: أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٠. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤١. **لسان الميزان**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٤٢. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٣. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، المؤلف: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي الناشر دار المعرفة بيروت.

٤٤. **المستدرك على الصحيحين**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٤٥. **المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٦. **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤٧. **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٨. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٤٩. **المؤتَلِف والمختَلِف**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٠. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

٥١. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢. **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٥٣. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، المؤلف: محمد بن إسماعيل، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفي: ١١٨٢هـ) المحقق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دارالكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.